مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51 (صيف 2002)، ص 31

رؤية فلسطينية

إصلاح جاد*

الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي
واستشراف لآفاق المستقبل

يتناول هذا المقال تحليل الوضع الفلسطيني الداخلي عشية الاجتياح العسكري الإسرائيلي في 29 آذار/مارس 2002 وما تبعه من تغييرات داخلية. كما يسعى لاستشراف رؤية لما يمكن أن يؤول إليه الوضع الفلسطيني الداخلي في المستقبل القريب.

أولاً:
السلطة الفلسطينية عشية
الاجتياح الإسرائيلي في 29/3/2002

بدأ ما أصبح يطلق عليه الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 أيلول/سبتمبر 2000، عقب الزيارة التي قام بها شارون للحرم الشريف تحت حراسة مشددة بعد موافقة براك. لكن الأسباب العميقة لانطلاق هذه الانتفاضة تعود إلى انسداد أفق حل سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويوقف التوسع الاستيطاني وعمليات مصادرة الأراضي. كما كان وراء اندلاع تلك الانتفاضة حالة التذمر وخيبة الأمل نتيجة أداء السلطة الفلسطينية التي لم تقدم نموذجاً مختلفاً عن نماذج السلطات العربية في الدول المحيطة من حيث انتهاكها للحريات السياسية والمدنية، إضافة إلى عدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية لأغلبية السكان، سواء في إيجاد فرص عمل، أو توفير مسكن، أو تطبيق سياسة اجتماعية قادرة على دعم الشرائح العاطلة عن العمل والفقيرة، وتلك التي تتضرر من سياسات الاحتلال المستمرة، سواء أكانت مصادرة الأراضي، أم هدم البيوت، أم التضييق المستمر على فرص العمل.

زاد في شعور السخط وخيبة الأمل أيضاً تزايد الفجوة الاجتماعية بين من أصبح لديهم امتيازات بسبب قربهم من مراكز النفوذ داخل السلطة وبين أغلبية أصبحت متضررة بصورة مستمرة نتيجة سياسة الإغلاق المتواصل وإعاقة حركة المواطنين. وتركزت تلك الامتيازات في بطاقات مرور تضمن حرية الحركة لشريحة صغيرة في السلطة، ومخصصات وامتيازات شهرية لتلك الشريحة ولأفراد عائلاتها، إضافة إلى ما

* أستاذة العلوم السياسية في جامعة بير زيت.

أشيع عن احتكار بعض المتنفذين لبعض السلع الأساسية (وقود، سكر، طحين، زيت.. إلخ) وذلك بالاتفاق مع بعض الموردين الإسرائيليين، وهو ما أدى إلى قناعة شعبية بأن بعض المتنفذين في السلطة يراكم ثروة ونفوذاً له بالتعاون مع أطراف إسرائيلية، ولا يضير تلك المصالح في شيء بقاء النفوذ والسيطرة الإسرائيليين على الأراضي الفلسطينية. وقد عبّرت هذه الشريحة (داخل السلطة، وأساساً من حركة "فتح") عن نفسها سياسياً بمواقف معادية لاستمرار أي عمل مقاوم لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، واعتمدت المفاوضات السياسية كتوجه استراتيجي وحيد للوصول إلى اتفاق سياسي مع إسرائيل. لقد تأكلت شرعية ونفوذ هذه الشريحة داخل حركة "فتح" وفي الشارع بعد بروز تيار مقاوم من داخل الحركة استقطب كوادر فتح الشابة، ومعظمها من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، كما سيفصل لاحقاً.

أمّا على مستوى البناء المؤسسي، فلم يكن الشعور بالاستياء في الأوساط الشعبية أقل حدّة، إذ أُتخمت مؤسسات السلطة الفلسطينية بعدد كثير من الموظفين، وهو ما أدى إلى سيادة بطالة مقنعة ووجود عدد كثير لا حاجة فعلية وعملية إليه. وكانت سياسة التعيينات الرئاسية، التي قامت من جهة على شراء الولاءات، ومن جهة أُخرى على امتصاص البطالة الكبيرة، وخصوصاً في صفوف الشرائح المتعلمة، سبباً مباشراً في هذه "التخمة" في الوظائف الحكومية. وأدت سياسة ما يمكن أن يطلق عليه "توازي السلطات" (تكمن في تمتع بعض كبار الموظفين الحكوميين بسلطات متوازية ونفوذ مستمد من الصلة المباشرة بالرئيس) إلى شل فاعلية تلك السلطات لبعضها البعض. وينطبق الأمر نفسه على الأجهزة الأمنية التي تعددت وتعدد معها "توازي السلطات"، الأمر الذي أشاع قدراً كبيراً من الفوضى والارتجال والإحساس بعدم الأمان لدى الفلسطينيين. وتفاقمت هذه الفوضى بسبب تهميش وإضعاف سلطة القضاء التي عانت أولاً جرّاء غياب القانون، فضلاً عن سلطته، إضافة إلى التدخلات المباشرة من قبل الأجهزة الأمنية في عمل السلطات القضائية، وهو ما أدى أحياناً إلى الاعتداء الجسدي على القضاة والمحاكم المدنية.

واكب كل هذا تهميش كبير للسلطة التشريعية (المجلس التشريعي)، التي عانت جرّاء التدخلات المباشرة للسلطة التنفيذية، سواء بعدم المصادقة على ما يقره المجلس التشريعي من قوانين (القانون الأساسي، قانون القضاء.. إلخ)، أو عدم تطبيق ما يقر من قوانين بحجة نقص الميزانيات (قانون الخدمة المدنية)، أو إصدار القانون ووضع لوائح داخلية تتعارض مع نصوص القانون (الحكم المحلي مثلاً).

وكان من أسباب ضعف المجلس التشريعي أيضاً غياب قوى سياسية منظمة تعمل من داخله لمجابهة ضغوط السلطة التنفيذية، إذ كان رئيس المجلس ممثلاً للسلطة التنفيذية وأوامرها أكثر منه ممثلاً للسلطة التشريعية ومدافعاً عنها، وخصوصاً بعد

ضلوعه في المفاوضات السياسية مع إسرائيل بأوامر مباشرة من السلطة التنفيذية. أمّا القوى السياسية المنظمة الوحيدة داخل المجلس فهي من لون واحد (تنظيم فتح)، إذ على الرغم من وجود أعضاء منتخَبين رشحوا أنفسهم خارج قوائم التنظيم، فإنهم لم يستطيعوا تشكيل تيار مستقل عن التنظيم الأم، أو التحالف مع أعضاء آخرين منتقدين لسياسة السلطة التنفيذية، سواء فيما يتعلق بتهميش دور المجلس أو إضعاف سلطة القانون. وقد أضعف عدم مشاركة قوى المعارضة، سواء الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) أو اليسارية (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، إمكان وجود قوى معارضة حقيقية داخل المجلس، كما أضعف إمكان تجميع قوى بعض الأعضاء المستقلين حول كتلة برلمانية معارضة.

لدى محاولة بعض أعضاء المجلس الالتفاف حول وثيقة تنتقد أداء السلطة على أكثر من صعيد، بما فيها رأس السلطة التنفيذية (بيان العشرين)، جوبهت المحاولة بقمع من الأجهزة الأمنية انتهكت فيه الحصانة المفترض أن يتمتع بها الأعضاء. لقد فشل المجلس التشريعي في القيام بدوره الأساسي، سواء في تأسيس تعددية ديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني تسمح لمختلف القوى السياسية بالتعبير عن نفسها، أو في وضع الأطر القانونية النافذة، أو مراقبة السلطة التنفيذية ومساءلتها والحد من نفوذها. وأقصى ما استطاع المجلس أن يقوم به من دور رقابي تمثل في تأليف لجنة رقابة لتقويم حجم الفساد والتجاوزات في السلطة التنفيذية. وقد أوصت اللجنة في تقريرها بمحاسبة بعض المسؤولين عن الهدر في المال العام، لكن لم يؤخذ بتوصياتها، ولا بتوصيات غيرها من اللجان. والتغيير الوزاري الذي واكب نتائج عمل تلك اللجان كان مثاراً للسخرية، إذ أخرج الوزراء المنتقدين وأبقى على الوزراء الذين طالتهم تقارير اللجان المتعددة وحمّلتهم المسؤولية عن الفساد وسوء الإدارة في مؤسساتهم. كذلك لم يستطع المجلس فرض أية رقابة حقيقية على ميزانيات مختلف الأجهزة الأمنية، التي تصرفت في معظمها كسلطات مستقلة لا تلتزم قوانين واضحة. وقد أشاع هذا الوضع حالة من الإحباط واليأس في الشارع الفلسطيني، أولاً بسبب كثرة الحديث عن الفساد وإهدار مقدرات الشعب، وثانياً بسبب العجز وعدم القدرة على محاربتهما سواء من داخل السلطة أو من خارجها.

ثانياً:
المجتمع الفلسطيني قبيل
الاجتياح الإسرائيلي في 29/3/2002

ليس هنا مجال إجراء تقويم شامل للانتفاضة الأولى ولا مقارنتها بالانتفاضة الثانية، وسنكتفي بالإشارة إلى أهم العوامل التي ساهمت في انخراط الأغلبية العظمى

من الشعب في الانتفاضة الأولى، خلافاً للثانية. فقد أدت التنظيمات الجماهيرية (الطلاب والمرأة والعمال)، وأيضاً الأحزاب السياسية، دوراً أساسياً في الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي تفجرت في أواخر سنة 1987، سواء في تنظيم الجماهير، أو في التغطية الإعلامية الواسعة لما كانت تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات، أو في تقديم دعم وخدمات أساسية مهمة للشرائح المتضررة من سياسات الاحتلال، وذلك بالتعاون أيضاً مع منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. ومكنت أشكال التنظيم الجماهيري المتعددة عدة شرائح من المشاركة السياسية المباشرة، الأمر الذي جعل شرائح كثيرة في المجتمع تشعر بأنها تؤدي دوراً مباشراً، سواء في صمود المجتمع في مواجهة الاحتلال أو في مقاومته أيضاً. وقد عبّر دور الجماهير عن نفسه بالانخراط الواسع في مختلف اللجان الشعبية، وفي التظاهرات الضخمة ضد الجيش الإسرائيلي والاشتباك معه بالأيدي في أحيان كثيرة للدفاع عن المعتقلين، وأيضاً بتطوير وسائل متعددة للصمود في وجه سياسات الاحتلال الهادفة إلى تحطيم إرادة الشعب ورغبته في التخلص من الاحتلال.

في الانتفاضة الثانية، عانت أشكال التنظيم الجماهيري، المشار إليها أعلاه، جرّاء عدة علل، منها على سبيل المثال لا الحصر: ضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تحتضن منظمات العمل الجماهيري المتعددة. فقد عانت الأحزاب والتنظيمات جرّاء استقطاب السلطة التنفيذية لبعض كوادرها القيادية، وجرّاء غياب الديمقراطية الداخلية، وهو ما أدى إلى الجمود والتحجر الفكري والتنظيمي. كما فقد كثير من التنظيمات والأحزاب السياسية عدداً آخر من كوادره للعمل في الكثير من المنظمات غير الحكومية التي انتشرت بدرجة كبيرة قبيل اتفاق أوسلو وبعده.

لم تستطع أشكال التنظيم الجماهيري في معظمها الخروج من حلقة فئويتها السياسية لتصبح حركات جماهيرية معبرة عن الشرائح التي تنبري لتنظيمها. وبقيت الاتحادات العمالية موزعة على خطوط العمل السياسي الفئوي، بل أضيف إليها عنصر جديد تلخص في صراع حاد ما بين قيادات تلك الاتحادات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وبين قيادات الاتحادات الشعبية الوافدة مع السلطة بعد أوسلو، والتي اعتبرت نفسها القيادات الحقيقية الممثلة لكل التجمعات الفلسطينية، بما فيها تجمعات "الداخل". واختلفت الأطر المنظمة للنساء بعض الشيء عن المسار السابق، إذ تمكن بعض المنظمات الجماهيرية النسوية من الائتلاف في جسم واحد، لكن على الرغم من العمل معاً لأكثر من تسعة أعوام، فإن هذه المدة لم تكن كافية لتمتزج القواعد الجماهيرية النسوية لتلك الأطر في جسم واحد، وبقيت مجزأة في أجسامها على الرغم من توحد رؤيتها الاجتماعية والسياسية للنهوض بأوضاع المرأة. وربما كانت الرغبة في أن "تكون أميراً في قريتك لا أن تكون خادماً في المدينة"، بالإضافة إلى نقص

الديمقراطية الداخلية، من الأسباب الأساسية وراء تجمد أشكال معينة من التنظيم الجماهيري وعدم قدرتها على تجاوز نفسها.

أدى الانتشار الواسع لأشكال متعددة من المنظمات غير الحكومية إلى استقطاب أعداد كثيرة من الكوادر الجماهيرية الشابة في إطار مشاريع تنمية متعددة الأهداف والمسارات، وإلى سيادة ثقافة العمل الموجَّه إلى خدمة مشاريع محددة (project oriented)، كانت في معظمها تتم بمعزل عن رؤية الوضع العام الذي يتم في إطاره تنفيذ تلك المشاريع، والذي حكمته ظروف الاحتلال، وهو ما أدى إلى فشل الكثير من تلك المشاريع. وعلى الرغم من نجاح كثير من المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات مهمة وحيوية لعدة شرائح اجتماعية، فإنها لم تستطع أن تشكل بديلاً، لا من الأحزاب السياسية التي أصابها الوهن، ولا من المنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبية، كما لم تستطع فرز قيادات جماهيرية على المستوى الوطني وبقي كل "أمير سيداً في مقاطعته، متهيباً من دخول المدينة."

هذا الوهن التنظيمي أدى إلى تراجع كبير في خطاب وثقافة التيار الوطني والديمقراطي العلماني، الأمر الذي فسح لخطاب وثقافة التيارات السياسية الدينية مجالاً أوسع.

استطاعت التيارات السياسية الدينية (حماس في الأساس، والجهاد الإسلامي وحزب التحرير الإسلامي) كسب شرعية إضافية وتنظيم نسبة مهمة من الجمهور. وهي لم تكتسب هذه الشرعية من المشاركة في انتخابات عامة بلدية، أو تشريعية، أو رئاسية، وإنما عن طريق السيطرة بالانتخابات على عدة مجالس طالبية، سواء في الجامعات أو الكليات التقنية، أو في بعض النقابات المهنية والغرف التجارية، وكذلك عن طريق التصدي لمقاومة الاحتلال بالعمل العسكري، سواء ضد الجنود والمستوطنين، أو عن طريق عمليات تفجيرية داخل إسرائيل. كما استخدمت حركة حماس الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية آليات لاستقطاب وتنظيم الجماهير، وهي الأشكال التي كانت تستخدمها الحركة الوطنية والديمقراطية في السبعينات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما صاحبها من سياسة إسرائيلية استهدفت بعنف دموي المشاركين في التظاهرات السلمية، وهو ما تسبب بسقوط عدد غير قليل من الشهداء معظم إصاباتهم في الصدر والرأس، إلى التحول إلى أشكال مقاومة أكثر عنفاً. وبدت أشكال المقاومة المسلحة بعيدة عن السلطة، وتتعارض مع إرادتها أحياناً. ويمكن تلخيص ما برز من أشكال مقاومة على صعيد المجتمع كالتالي:

(1) **كتائب شهداء الأقصى** (فتح)، مع بعض عناصر من الأجهزة الأمنية. وقد دخل في صراع مع كتائب الأقصى عدة مراكز قوى، منها المركز الذي ارتبطت مصالحه

باستمرارية العلاقة بإسرائيل، ومنها مجموعات من فتح (وخصوصاً من العائدين) شعرت بأن كتائب الأقصى باتت تسحب من رصيد نفوذها في الشارع، وبالتالي تولت هذه المجموعات الدس والتآمر للتخلص من شخوص "كتائب شهداء الأقصى" وقياداتها وتمويلها وهياكلها. وقد أثبتت كتائب شهداء الأقصى قدرة كبيرة على جذب تعاطف الشارع، وقدرة على توجيه ضربات موجعة إلى الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه، وخصوصاً عندما اقتصر عملها، في البداية، على استهداف الجيش والمستوطنين. إلاّ إن العمل العسكري لهذه المجموعات لم يرق إلى مستوى تبني المقاومة العسكرية كخط استراتيجي للمقاومة تُهيَّأ له عناصر أُخرى لاستمراره، سواء من حيث تحضير البنية التحتية للمقاومة، أو تدريب العنصر البشري على قواعد السرية وفهم أساليب الخصم واستراتيجياته، أو تحضير وتهيئة الشعب للانخراط في هذا الشكل من المقاومة. وانحصر العمل العسكري في مجموعات تابعة لتنظيم فتح أساساً، ولم تنشأ لجان للتعبئة الشعبية العامة إلاّ في حالات محددة (مناطق جنوب قطاع غزة وأيضاً بعض الأماكن في شمال الضفة). وكان ينقص تلك المجموعات وضوح الهدف السياسي الذي تحارب من أجله، كما لم تبلور خطاباً سياسياً قادراً على الوصول إلى المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن الساحة الدولية. كما قامت هذه المجموعات بالكثير من التجاوزات، وتصرفت أحياناً بشكل جعلها تقلل من أهمية قواعد القانون والديمقراطية في المجتمع، بحيث أتاحت المجال لقيام مجموعات تعتمد على الاستزلام، والزعارة، والتسلط على الأضعف، وأشكال من الاستعراض والتباهي.

نجحت كتائب الأقصى في إيجاد قيادي جماهيري على المستوى الوطني ممثلاً بمروان البرغوثي، الذي جمع بين النفوذ السياسي ذي القاعدة المنظمة في الشارع والمتأتي عن النضال والمقاومة للاحتلال، وبين الشرعية السياسية المتأتية عن الانتخابات التشريعية. وهو ما ينقص معظم الكوادر المنتخبة للمجلس التشريعي، التي لم تستطع أن تحوز نفوذاً سياسياً مؤثراً في الشارع على الرغم من قوتها الانتخابية. وفي هذا برز اختلاف عن كوادر حركة حماس، التي تعتمد على قوة سياسية منظمة في الشارع، لكن لا تحوز شرعية انتخابية نظراً إلى عدم مشاركتها في الانتخابات. لقد استطاعت كتائب الأقصى أن تكرس مروان البرغوثي قائداً جماهيرياً على المستوى الوطني، وجعلته ينال نسبة من التأييد الجماهيري (كرئيس مستقبلي للسلطة الفلسطينية) وصلت في أيار/مايو 2002 (بعد أن اعتقلته إسرائيل)، إلى 19٪، وهذه نسبة تلي مباشرة نسبة تأييد الرئيس عرفات التي بلغت 34٪. كما استطاعت كتائب الأقصى أن تكسر احتكار حركة حماس والتيارات الدينية الأُخرى للمقاومة المسلحة، وأن تنافس بقوة حركة حماس في تبني خط المقاومة للاحتلال كأحد أهم الاستراتيجيات للحصول على التأثير والنفوذ السياسيين في الشارع الفلسطيني. وبعد

اغتيال رائد الكرمي (أحد كوادر فتح الرئيسية في طولكرم)، لجأت كتائب الأقصى إلى العمل داخل إسرائيل عن طريق عمليات تفجيرية استشهادية، وجعلها هذا التحول تقف على أرضية ثقافية إسلامية، وتعمم أساليب عمل المنظمات العسكرية الدينية، كما غلف شعاراتها في مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة بالضبابية وعدم التمايز من الهدف السياسي الذي تتم على أساسه العمليات الاستشهادية الإسلامية والقائم على عدم الاعتراف بإسرائيل ككيان سياسي. وقد اشترك مع كتائب الأقصى بعض عناصر الأجهزة الأمنية (القوة 17 والاستخبارات وغيرهما)، وهو ما أدى إلى المطالبة الأميركية والإسرائيلية لاحقاً بـ "إصلاح" الأجهزة الأمنية وتوحيد هياكلها وانضباط عناصرها في حدود الإطار الذي شكلت على أساسه بحسب اتفاق أوسلو، وهو حماية الأمن الإسرائيلي والأمن الداخلي الفلسطيني.

(2) **كتائب عز الدين القسّام** (حماس): اتبعت حماس في الانتفاضة الثانية، كنهج أساسي، أسلوب العمل التفجيري الاستشهادي ضد أهداف داخل إسرائيل. وكان هدف حماس من تلك العمليات ضعضعة الأمن الداخلي للمجتمع الإسرائيلي من أجل فكه عن تأييد سياسات الاحتلال، وأيضاً ضعضعة أوضاع السلطة الفلسطينية التي رأت أنها تحول بين الشعب وبين مقاومة الاحتلال بالعنف. فالحركة ترفض، كما هو معروف، اتفاق أوسلو وتبعاته، بما فيها السلطة الفلسطينية. وقد أثار هذا النوع من المقاومة الكثير من البلبلة واللغط في الشارع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض، وبين موازاة فوائده مع أضراره. فالبعض يرى أن هذا الأسلوب سبّب كثيراً من الخسائر السياسية للفلسطينيين، منها: توحيد الشارع الإسرائيلي، ووصم النضال الفلسطيني بالإرهاب، وخصوصاً في أوضاع ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، ووسم الصراع بصبغة دينية (الانتحاريون فقط من المسلمين)، وهذا ما يحرف الصراع عن مجراه الأساسي. ومن مخاطر هذا الأسلوب انجرار الشارع العربي والإسلامي خلفه، الأمر الذي يزيد في ربط الشارع بالإسلام، ويقلص التضامن الدولي مع النضال الوطني الفلسطيني. أمّا المؤيدون له فيرون أنه الأسلوب الأنجع للتأثير في المجتمع الإسرائيلي والرأي العام الإسرائيلي، وأن المراهنة على الرأي العام الدولي لم توصل إلى نتيجة تذكر. كما يرون أن هذا الأسلوب أثر سلباً في الاقتصاد والسياحة الإسرائيليين، وشل حركة الهجرة إلى إسرائيل. هذا بالإضافة إلى الاعتقاد أنه سيؤدي في النتيجة إلى فك الارتباط بين المجتمع الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الشكل من أشكال المقاومة تغذيه بقوة سياسات الإذلال والبطش والتنكيل التي تقوم بها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلية، سواء عبر الحصار والخنق الاقتصادي، أو عبر "كنتنة" المدن والقرى الفلسطينية، أو عبر البطش العسكري المباشر، كما حدث في الهجمة الإسرائيلية الأخيرة.

(3) **النزعات الاستعراضية**: انخرط كثير من الأفراد فيما أُطلق عليه شعبياً "سياسة الطخطخة"، التي اتسمت بالاستعراضية وعدم الفاعلية. وقد جوبه هذا الشكل بمعارضة جماهيرية قوية، وخصوصاً أنه كان يتم في معظم الأحيان من أمكنة تقع بين بيوت مدنية، الأمر الذي كان يعرض هذه البيوت لرد إسرائيلي يأخذ في أحيان كثيرة شكل القصف المدفعي للمساكن المدنية. وقد اعتمد هذا الشكل على عناصر غير مدربة تعمل على إزعاج المستعمرات من دون تحقيق خسائر تذكر في أوساطهم أو في أملاكهم.

(4) **المشاركة الشعبية**: لم يكن للمشاركة الشعبية وجود تقريباً إلاّ بشكل رمزي (في الجنائز والمسيرات). وكما أشير سابقاً، لم تستطع أشكال المقاومة السلمية أن تجتذب أعداداً كثيرة نظراً إلى الخلل التنظيمي الداخلي، وبسبب سياسة القمع الدموية الإسرائيلية للمتظاهرين. كما لم تطالب السلطة، أو مجموعات المقاومة أو أشكال التنظيم الأُخرى، سواء الحزبية أو غير الحزبية، الشعب بمهمات محددة وجليّة. كما برز نقص واضح في مخاطبة الشعب بشأن ما هو مطلوب منه، وفي تحديد أهداف الانتفاضة وآليات عملها المتعددة.

ثالثاً:
الاجتياح الإسرائيلي

الهدف المعلن للاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية هو ضرب ما أُطلق عليه "البنية التحتية للإرهاب". لكن في الإمكان الاستقراء أن الهدف الحقيقي تمثل في ضرب خيار المقاومة بأشكالها المتعددة، التي أصبحت تستنزف المجتمع الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما هدف الاجتياح إلى ضرب البنية التحتية للسلطة الفلسطينية بأجهزتها العسكرية والأمنية والمدنية (وزارات، وبلديات..)، إضافة إلى مقر رئيس السلطة نفسه، في إشارة إلى إمكان إلغاء السلطة بكل أجهزتها في حال استمرت المقاومة بمختلف أشكالها.

أدى الاجتياح الإسرائيلي إلى عدة نتائج أهمها:

(1) إثارة الضبابية حول الإطار القانوني الذي يحكم المناطق الفلسطينية: هل هو إطار أوسلو، وبالتالي هل ما زالت مناطق "أ" تحت السيادة الوطنية الفلسطينية، أم أنها عادت إلى سيطرة إسرائيل المباشرة؟ هذه الضبابية كشفتها بوضوح المفاوضات المضنية بشأن مصير من لجأوا إلى كنيسة المهد، وبشأن "المطلوبين" أمنياً للسلطات الإسرائيلية. فبحسب اتفاق أوسلو يجب عدم تسليم مطلوبين لمحاكمتهم أمام محاكم إسرائيلية، وإنما يحاكمون فقط أمام محاكم فلسطينية. لكن الترتيبات التي توصلت إليها السلطة الفلسطينية مع أطراف دولية وإسرائيلية لم تحسم الأمور. فمن جهة لم يحسم الإطار القانوني لمصلحة المحتل، لأن المطلوبين لم يسلموا إلى الإسرائيليين، ومن

جهة أُخرى لم يحسم لمصلحة اتفاق أوسلو، الذي بموجبه لا يعقل أن تسلم سلطة بإبعاد مواطنيها طوعاً، أو أن تودعهم سجونها لكن تحت رقابة أجنبية.

(2) تسلم موضوعَ الأمن الإسرائيلي الجيشُ الإسرائيلي مباشرة، وبذلك تم سحبه من أجهزة الأمن الفلسطينية، التي ما زال كثير من عناصرها في السجون الإسرائيلية. وتبدو الإملاءات الإسرائيلية – الأميركية بشأن "إصلاح" الأجهزة الأمنية متوافقة مع رغبة فلسطينية داخلية عُبِّر عنها بعدة أشكال في فترات زمنية متعددة. لكن الأمر بات يعني الآن توحيد هياكل تلك الأجهزة لعدم ترك مجال لعناصر "منفلشة" في إمكانها المشاركة في المقاومة المسلحة مرة أُخرى. في هذا الصدد، مثلاً، تم التركيز على توحيد اختصاصات الأجهزة وتحديدها، وأُهمل الطلب الفلسطيني الداخلي بضرورة إخضاع تلك الأجهزة لسلطة القانون.

(3) انكشاف "موسمية ورمزية" العمل العسكري المقاوم، إذ أظهر الاجتياح العسكري أنه لم يكن هناك بنى في السلطة أو في المجتمع مهيأة فعلاً لمقاومة واسعة، لا على الصعيد اللوجستي، ولا على الصعيد التنظيمي. فقد ترك أمر المقاومة أو عدمها للكثير من المجموعات في الميدان، و"بحسب الظروف". ولم يكن هناك في معظم الأحيان خطة للمقاومة أو قيادة ميدانية لها إلاّ في حالات قليلة، مثل نابلس ومخيم جنين، اللذين تم القرار بالمقاومة فيهما من قبل كوادر مناطقية لا بناء على قرار وطني. وهذا لا يعني أن قرار المقاومة كان دائماً الأصح، فأحياناً قد يكون عدم المقاومة هو الأصح ما دامت المقاومة مبنية على مبدأ استنزاف الخصم لا مواجهته في معركة غير متكافئة عدة وعتاداً. لكن هذا لم يكن واضحاً للكوادر المقاومة.

(4) انكشاف ترهل وعدم فاعلية معظم مؤسسات السلطة المدنية، إذ لم تكن الأغلبية العظمى من المؤسسات والوزارات قادرة على توجيه الشعب، ولا على تقديم خدمات أساسية له، ولا على توفير حماية له بوسائل الدفاع المدني المعتادة، ولا حتى على تقديم خطاب داخلي أو خارجي يشرح ما يحدث ويفند الادعاءات الإسرائيلية التي أظهرت الحملة كأنها للدفاع عن النفس.

(5) انكشاف ترهل وعدم فاعلية مختلف أدوات التنظيم الجماهيري. فلم يكن أي من الأحزاب السياسية، أو الأطر والاتحادات الشعبية، قادراً على تنظيم حاجات الشعب المتنوعة أو على تنظيم ردة فعله. لكن بعض المنظمات غير الحكومية نجح، ربما بسبب محدودية بيروقراطيته أو كفاءته في الاتصال والحشد الشعبي الدولي، في أن يوفر بعض الحماية لبعض المستشفيات، ولمقر الرئاسة، وفي توزيع بعض المساعدات الطارئة على بعض الفئات المحتاجة، إضافة إلى الدور الإعلامي الذي بُثت من خلاله تقارير شبه يومية عما يحدث على أرض الواقع من انتهاكات وجرائم حرب إسرائيلية. لكن على الرغم من هذا الدور، فإن تلك المنظمات أيضاً لم يكن لديها القدرة على

التنظيم الشعبي، أو على تنظيم ردة فعل جماهيرية على الاجتياح.

رابعاً:
آفاق مستقبلية

بعيد ما أُطلق عليه الانسحاب الإسرائيلي من المدن التي احتلت في هجوم 29 آذار/مارس، جاءت ردة الفعل الأولى والمطالبة بالتغيير والإصلاح من عناصر محسوبة على تيار ديمقراطي وطني عبر الكثير من جلسات النقاش المغلقة أو المفتوحة، وعبر عدد من المقالات التي ظهرت في الصحف المحلية بعيد الانسحاب الإسرائيلي. كما ظهرت عناصر من قلب السلطة الفلسطينية نفسها طالبت بالإصلاح، إذ قام أحد الوزراء المقربين (نبيل عمرو) بتقديم استقالته كوسيلة ضغط من أجل الإصلاح الداخلي بعد ظهور انتقادات لاذعة لحالة الترهل والفشل الأمني والإعلامي والسياسي الذي كشفته الهجمة الإسرائيلية. وتركز النقد داخل السلطة إجمالاً على حالة الفوضى في استعمال السلاح والمقاومة المسلحة، وهذا ما كان بعض القوى المتنفذة داخل السلطة يعارضه، انسجاماً مع اعتقاده أن الاستراتيجيا الوحيدة والأساسية للوصول إلى حل سياسي مع الطرف الإسرائيلي يجب أن تكون التفاوض. وواكب ذلك طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، شارون، الإصلاح شرطاً لاستئناف المفاوضات السياسية بعد إسقاط شرط "أسبوع من الهدوء التام." وشاركت الإدارة الأميركية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي والمالي للسلطة الفلسطينية كي يتمكن الفلسطينيون، على حد قولها، من "بناء دولتهم وإدارتها على أسس عصرية." ولن نغوص هنا في تحليل الأسباب الكامنة وراء المطالبة الإسرائيلية والأميركية بالإصلاح السياسي والاقتصادي والأمني، وإنما سيتم التركيز، أساساً، على مطلب الإصلاح السياسي والمؤسساتي الفلسطيني.

من المهم هنا التفرقة بين دعاوى الإصلاح الفلسطينية والدعاوى الإسرائيلية والأميركية. فدعاوى الإصلاح السياسي، التي تبعت الانسحاب الإسرائيلي، يمكن تلخيصها باتجاهين: اتجاه ينطلق من مبدأ "الحكم الصالح"، بمعنى أن الإصلاح يجب أن يؤدي إلى تأسيس نظام حكم ديمقراطي قائم على سيادة القانون، وفصل السلطات، والمحاسبة، والمساءلة، والشفافية، وحل معضلة توزع المسؤوليات والفوضى السائدة في الأجهزة الأمنية. ويرى هذا الاتجاه أن الانتخابات هي التي ستؤسس لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني. أمّا الاتجاه الثاني فيرى أن جوهر عملية الإصلاح يجب أن يؤدي إلى توليفة تقوي مؤسسات السلطة الفلسطينية كي تقوي عملية مقاومة الاحتلال، وبالتالي هدف جوهر عملية الإصلاح هو حماية وتعزيز دعائم المقاومة للاحتلال والصمود أمام الضغط الإسرائيلي والأميركي، وعدم التفريط في الأهداف

الوطنية للنضال الفلسطيني بأي ثمن. ويرى هذا الاتجاه أن عملية الإصلاح يجب أن تزاوج بين إصلاح السلطة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون جوهر الإصلاح أولاً الوصول إلى اتفاق وطني على أهداف النضال الفلسطيني للمرحلة المقبلة، وخصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي، ومن ثم الاتفاق على الآليات التي يجب اعتمادها لتحقيق هذه الأهداف. ولا يخفى هنا أن الدفع بمطلب تحديد الأهداف سيضع خطوطاً حمراً أمام المفاوض الفلسطيني عليه ألاّ يتجاوزها. أمّا تحديد الآليات فيهدف إلى الاتفاق على سبل وطرق المقاومة التي من حق الشعب الفلسطيني استخدامها، وهو ما يجعل، مثلاً، أسلوب العمليات التفجيرية الاستشهادية داخل إسرائيل موضوع نقاش واتفاق وطني عام.

لا يخفى هنا أن الأصول الفكرية للإصلاح بحسب الاتجاه الأول أصبحت منتشرة انتشاراً واسعاً في الكثير من دول العالم الثالث، التي باتت ترى أن أهم أسباب التخلف وانعدام التنمية لتلك الدول يكمن في غياب "الحكم الصالح"، وفي فساد الإدارة السياسية والاقتصادية لتلك الدول، ولا يرجع إلى عناصر خارجية، مثل العولمة والسيطرة المالية والاقتصادية والعسكرية على مقدرات تلك الدول، وأنه كي تستطيع دول العالم الثالث الخروج من حلقة التخلف والفقر يجب أن يكون الحكم فيها مستنداً إلى مبادئ الديمقراطية والتعددية والمساءلة والشفافية ومشاركة الشعب في اتخاذ القرار. ويرتبط هذا التوجه أيضاً بمبادئ تعتمد على اقتصاد السوق الحرة والمبادرة الفردية وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على أداء دور مميز في التأثير في السياسة والاقتصاد، أو ما يطلق عليه اختصاراً توجهات الليبرالية الجديدة. ومن دون الدخول في دوافع هذا التوجه وحيثياته، نقول إنه قد لا يكون ناجعاً في الحالة الفلسطينية حيث يؤثر الاحتلال وسياساته المدمرة على كل الصعد في مدى نجاح أو فشل نخبة سياسية ما في تحقيق أهدافها، كما يؤثر بصورة مستمرة في اتجاه تهميش أية قاعدة قانونية تتعارض مع مصلحة الاحتلال. فعلى سبيل المثال، تركز المطالب الإسرائيلية والأميركية على توحيد الأجهزة الأمنية، والرقابة على مداخيل السلطة المالية، ولا يهمها مدى خضوع تلك الأجهزة لحكم القانون مثلاً، أو استخدامها محاكم عسكرية أو "أمن دولة" تتعارض بصورة صارخة مع أية قاعدة قانونية ترمي إلى إخضاع تلك الأجهزة لسلطة القانون. وبمعنى أوضح: هل يسمح الاحتلال، مثلاً، بحالة لا يتم فيها ملاحقة مقاوم فلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية لا يمس أمن مواطنيه، لكنه يمس أمن المستوطنين أو جيش الاحتلال؟ التجربة أظهرت أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية لا تقبل بهذا الوضع، وما حالة المحاصرين في كنيسة المهد إلاّ مثالاً صارخاً لذلك. ففي النهاية كانت تهمة المحاصرين الأساسية أنهم مقاومون للاحتلال من على أرضهم المحتلة.

أمّا النقطة الثانية التي يتجاهلها أصحاب الاتجاه الأول للإصلاح، فتتمثل في التلقي والتأثر السريع بخطاب "الحكم الصالح" والليبرالية الجديدة من دون الغوص عميقاً في أسس الشرعية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني السابق لتأسيس السلطة الفلسطينية. فنظرة سريعة إلى تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية كافية لإظهار أن الشرعية والنفوذ السياسي لم يأتيا عن طريق الانتخابات وصناديق الاقتراع، وإنما في الأساس عن طريق النجاح في تنظيم وحشد الجماهير في عملية النضال والمقاومة، وخصوصاً المقاومة التي تعتمد على قدر عال من المخاطرة والتضحية بالنفس، كالمقاومة المسلحة. من هنا أيضاً نستطيع فهم أسس قوة ونفوذ تيار سياسي كحركة حماس، وأيضاً حركة فتح، اللتين لم تعتمدا على صناديق الاقتراع لكسب النفوذ والشرعية في الشارع الفلسطيني. ومن هنا أيضاً نستطيع أن نفهم عدم تحمس التيارات المستندة إلى تلك الشرعية "النضالية"، لدعاوى الإصلاح المعتمدة على أسس شرعية انتخابية لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر النضال والتضحية كأحد معايير الشرعية السياسية الفلسطينية، والتي تأسس عليها، مثلاً، المجلس الوطني الفلسطيني.

أمّا التيار الثاني الذي يرى أن الإصلاح يجب أن يخدم التمسك بالأهداف الوطنية للنضال الفلسطيني، فله جذور قديمة قدم منظمة التحرير الفلسطينية، تمثلت في وجود قوى معارضة كانت تكسر التفرد في اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني. وقد أدى التخلص من شخصيات صاحبة نفوذ وقوة داخل فتح، مثل أبو أياد وأبو جهاد، إلى تقليل إمكانات المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية المهمة، وساهم تقليص دور شخصيات مثل جورج حبش ونايف حواتمه أيضاً في ذلك. إذاً، معضلة هذا التيار تكمن في غياب قوى معارضة حقيقية عن المطبخ السياسي الفلسطيني، لها نفوذ وتأثير في الشارع الفلسطيني، تستطيع أن تضعف آليات اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني المتسمة بالتفرد، وأحياناً بالتناقض. ففي داخل فتح مثلاً، ليس هناك للشخصيات التي تسيطر على أعداد كثيرة من المسلحين في بعض الأجهزة الأمنية شرعية سياسية كبيرة، أولاً لأنها لا توجه تلك الأعداد إلى المقاومة، وثانياً لأن بعضها تورط في ملاحقة، وحتى تصفية بعض العناصر المناضلة والمقاومة في تنظيمات سياسية متعددة تتمتع بنفوذ وشعبية في الشارع الفلسطيني، فضلاً عن تصرف تلك الأجهزة أحياناً من دون اعتبار للقانون، بالإضافة إلى بعض مظاهر الترف والفساد المالي. أمّا التيار المقاوم داخل فتح، الذي حصل على نفوذ وتأثير في الشارع الفلسطيني، بالإضافة إلى حصول رموزه على الشرعية السياسية الديمقراطية في الانتخابات (مروان البرغوثي)، فلم تمهله سياسات الاحتلال الإسرائيلي طويلاً كي يتمكن من فرض نفسه في عملية المشاركة في اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني. لقد أصبحت أعداد كثيرة منه في السجون الإسرائيلية، وضُرب النفوذ الذي بناه داخل فتح، سواء

بقرارات سياسية (إلغاء الحركية العليا لفتح)، أو باغتيال وتصفية عناصره وقياداته من قبل الجيش الإسرائيلي.

وأمّا القوى المعارضة الأُخرى، وأساساً حركة حماس، فهي تستنكف عن المشاركة السياسية سواء في النظام السياسي الفلسطيني القديم (منظمة التحرير الفلسطينية)، أو في النظام السياسي الجديد (السلطة الفلسطينية) على أساس أنه أحد إفرازات اتفاق أوسلو، الذي لا ينسجم مع الرؤية السياسية لتلك الحركة. وهي رؤية من الصعب أن تقربها من تيارات أو مجموعات أُخرى داخل النظام السياسي الفلسطيني القديم أو الجديد. فحركة حماس تستند إلى رؤية دينية للصراع لا إلى رؤية قومية، كما ترى أن الهدف النهائي للنضال الفلسطيني هو بشأن الوجود لا بشأن الحدود، والأصعب هنا أن الوجود – بحسب تلك الحركة – يتعلق بوجود الأمة الإسلامية بأسرها، لا بجزء صغير فقط من الأمة العربية (الشعب الفلسطيني). هذه الأسباب كلها تجعل إمكان أن تضم حماس قواها إلى قوى سياسية أُخرى تنطلق من أرضية وطنية وعلمانية للصراع، إمكاناً صعباً، فضلاً عن عدم وجود، أو بالأحرى ضعف تلك القوى أصلاً.

في الختام، يمكن القول إن إمكان الإصلاح الداخلي، الهادف أساساً إلى عدم التفرد باتخاذ القرار السياسي الفلسطيني وتوسيع المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية والمهمة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً بناء سلطة فلسطينية تقوم على حشد الطاقات الكبيرة للشعب الفلسطيني، سواء في المقاومة أو في بناء أسس الدولة الفلسطينية، لن يكتب له النجاح من دون وجود قوى سياسية معارضة لها نفوذ وتأثير في الشارع، قوى تعيد تجديد حيوية الطرح الوطني الديمقراطي العلماني لحل القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، ويكون لها دور واضح في اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، سواء في التركيبة الحالية للمطبخ السياسي الفلسطيني، أو في أية تركيبة مستقبلية.■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf